

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢

أولا - مقدمة

المستشار ليب تشينغ هاو (سنغافورة)

السفير ميخائيل وهبة (الجمهورية العربية السورية)

السفير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير ريتشارد و. ويليامسون (الولايات المتحدة
الأمريكية)

٢ - وترد اختصاصات هذه البعثة مرفقة بالوثيقة
S/2002/430.

٣ - وقد غادرت البعثة نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل
وعادت إليها في ٧ أيار/مايو. وفي غضون هذه الفترة زارت
جوهانسبرغ وبريتوريا وهراري وكينشاسا وكيسانغاني
ولواندا وكمبالا ودار السلام وبوجمبورا وكيغالي، والتقت
البعثة ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا؛ وروبرت موغابي،
رئيس زيمبابوي؛ وجوزيف كايلا، رئيس جمهورية الكونغو
الديمقراطية؛ وخوسيه ادواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا؛
ويوويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا؛ وبنجامين
ماكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وبيير بيويا، رئيس
بوروندي؛ وبول كاغامي، رئيس رواندا. وفي بريتوريا،
التقت البعثة أيضا جاكوب زوما نائب رئيس جنوب أفريقيا؛

١ - في رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
(S/2002/430)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن
أعضاء مجلس الأمن قرروا إرسال بعثة إلى منطقة البحيرات
الكبرى في أفريقيا. وبعد التشاور بين الأعضاء اتفقوا على أن
يكون تشكيل البعثة على النحو التالي:

السفير جان - ديفيد ليفيت (فرنسا)، رئيسا للبعثة

السفير ستيفان تافروف (بلغاريا)

السفير مارتان تشونغونغ أيافور (الكاميرون)

الوزير المستشار تشن زو (الصين)

السفير الفونسو فالديفييرو (كولومبيا)

السفير فرانسوا فال (غينيا)

السفير جيرارد كور (أيرلندا)

السفير جاغديش كونجول (موريشيوس)

السفير أدولفو أغويلار زينسر (المكسيك)

السفير فيغير كريستيان سترومين (النرويج)

السفير أندريه غرانوفسكي (الاتحاد الروسي)

٢٠٠١، وتزامنت مع بداية المرحلة الثانية كنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفض الاشتباك بين القوات على خط المواجهة. أما البعثة الثالثة الحالية الموفدة من مجلس الأمن فتأتي مباشرة في أعقاب الحوار بين الأطراف الكونغولية في سان سيبتي، وفي وقت تنهياً فيه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للولوج إلى مرحلتها المقبلة الثالثة للانتشار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - في سياق الزيارة قدم رئيس بعثة مجلس الأمن لكل محادث أعضاء البعثة وقام بتوضيح أهدافها وفقاً للاختصاصات الموضوعية لها. وتلا ذلك قيام أعضاء البعثة بإبداء الملاحظات أو طرح الأسئلة.

٦ - وشرحت البعثة أيضاً كيف أنه جرى التفكير ملياً فيما إذا كان يجري إيفاد هذه البعثة على الإطلاق في ضوء توتر الحالة الشديد في مناطق كثيرة من العالم تستحوذ على قدر كبير من اهتمام مجلس الأمن. غير أن المجلس قرر إيفاد البعثة في الوقت المحدد لها من أجل إثبات التزامه بعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

٧ - وفي سياق الزيارة، كونت البعثة وجهات نظرها بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطرح ما توصلت إليه على مختلف محادثيها. ووفقاً لهذا النهج رئي أن الصراع في الكونغو ينطوي على ثلاثة جوانب رئيسية مترابطة ينبغي متابعتها على التوازي وهي تحديدًا: حصيلة الحوار بين الأطراف الكونغولية، وانسحاب القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة اللوطن للجماعات المسلحة المدرجة في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفي حين أنه ليست لمجلس الأمن مسؤولية موضوعية مباشرة فيما يتعلق بإجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية، وهي مهمة أنيطت بميسر محايد هو

وحين بينغ وزير خارجية غابون؛ وأدولف أونوسومبا، رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، وآذارياس روبيروا، الأمين العام للتجمع؛ كما التقت في حضور فريق الميسرين جماعات المتمردين البورونديين. وفي لواندا، التقت البعثة رئيس اللجنة السياسية ووزير خارجية أنغولا جواو برناردي ميراندا، وعقدت اجتماعاً مشتركاً مع اللجنة السياسية؛ وفي كمبالا التقت البعثة رئيس حركة تحرير الكونغو، جان بيبير بيمبا. وفي بريتوريا، التقت البعثة رئيس وعضوين من أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بوجمبورا وكيغالي، التقت البعثة الوزراء الرئيسيين في الحكومتين البوروندية والرواندية، كما التقت لجنة رصد التنفيذ. والتقت البعثة كذلك ممثلين للمجتمع المدني في كل من كينشاسا وكيسانغاني. وعن في ذلك ممثلين لجماعات حقوق الإنسان والجماعات الدينية. وصحب البعثة، ابتداء من مرحلتها التي انطلقت من كينشاسا أموس نامانغا نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجنرال مونتاجا ديالو، القائد العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً - جمهورية الكونغو الديمقراطية

المواقف التي تبنتها بعثة مجلس الأمن

٤ - هذه البعثة هي الثالثة التي يوفدها مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. وكانت البعثة الأولى قد أوفدت في أيار/مايو ٢٠٠٠ في وقت كان لا يزال فيه القتال دائراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصحوباً بمصادمات خطيرة بين القوات الأوغندية والرواندية الموجودة في كيسانغاني. وكان هدف تلك البعثة هو التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. وأوفدت البعثة الثانية في أيار/مايو

أجل الديمقراطية سحب قواته، وأهاب بجميع الأطراف التي يمكن أن تؤثر في التجمع ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون مزيد من التأخير.

١١ - وأعرب أعضاء بعثة مجلس الأمن لمحدثهم عن قلقهم العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المروعة التي يجيهاها معظم السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جراء الصراع. وأعربت البعثة أيضا عن وعيها للأهمية الشديدة لإنعاش الاقتصاد في منطقة البحيرات الكبرى، وأن يجري ذلك على الأقل عن طريق تشجيع تنمية الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بما فيه نفع سكانها، وإعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة التجارية، على نحو ما أقرت به الأطراف الكونغولية الثلاثة عندما وقعت اتفاقا بشأن طرائق استئناف الملاحة التجارية في النهر.

١٢ - واقترحت بعثة مجلس الأمن إعطاء زخم جديد للنظر في إمكانية القيام في الوقت المناسب يعقد مؤتمر دولي للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

١٣ - وأوضحت البعثة بجلاء موقف المجلس من ناحية أنه سيدين بكل شدة أي طرف ينتهك وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خلاصة للمنتجات التي حققتها بعثة مجلس الأمن والاستنتاجات التي انتهت إليها

١٤ - انتهت بعثة مجلس الأمن إلى أن أطراف اتفاق لوساكا، تمكنت بمساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أن تواصل تحقيق تقدم، وإن بدا بطيئا، في تطبيق عملية السلام، التي تتطلب التحلي بالصبر وتوحي المتابعة اليقظة. ويتسنى للبعثة، في سياق اجتماعاتها مع الأطراف اقتراح إجراءات مختلفة من أجل دفع خطى عملية السلام إلى الأمام.

السير كوتوميلي ماسيري، إلا أن المجلس مهتم حقيقة بمصلحة هذا الحوار وصلته بجاني الصراع الآخرين.

٨ - وشددت البعثة على أهمية ما تحقق في سان سيبي، وبصفة أساسية، اعتماد ٣٧ قرارا بالإجماع تشكل أساسا للسلطة الانتقالية. غير أن البعثة، وفي ضوء عدم التوصل إلى اتفاق شامل، أبرزت أيضا أهمية إجراء مزيد من المحادثات فيما بين الأطراف الكونغولية من أجل إبرام اتفاق جامع لكافة الأطراف بشأن عملية الانتقال.

٩ - وطرحت البعثة أيضا فكرة تستهدف تسهيل انسحاب القوات الأجنبية أمكنها بلورتها في سياق الزيارة استنادا إلى الاستجابة المؤاتية التي تلقتها من محدثيها. وتنصب الفكرة على إنشاء "ستار" من القوات بمحاذاة الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، رهنا بدعوة توجهها حكومتها بهذا الخصوص. ويمكن أن يشمل ذلك قيام الأطراف المعنية وهي تحديدا، جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهة، ورواندا وأوغندا وبوروندي من جهة أخرى، بصياغة آليات للتعاون العسكري على طول حدودها المشتركة تتضمن إبقاء الوجود العسكري للبلدان المعنية في قسم محدود من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لفترة زمنية محدودة، بما يكفل حسن رصد منطقة الحدود، كمرحلة من مراحل تنفيذ اتفاق لوساكا. ويمكن أيضا دعوة حكومات أفريقيا أخرى للمساهمة بقوات في هذه الآلية، ويمكن كذلك أن يطلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم المشورة وأن يكون لها وجود في عملية الرصد، وأن يشمل هذا الترتيب الأطراف المعنية، لو طلبت ذلك.

١٠ - وكررت بعثة الإشارة إلى الموقف الحازم لمجلس الأمن بضرورة تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح على الفور وبدون أي شروط. وطلب المجلس إلى التجمع الكونغولي من

الديمقراطية مع أوغندا ورواندا وبوروندي. ورئي أن مثل هذه القوات من البلدان المجاورة المعنية الثلاثة يمكن نشرها بموافقة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كمرحلة من مراحل انسحابها المستمر من أراضي هذا البلد، وكإجراء وسيط لأمن الحدود، بالتنسيق مع نشر للقوات التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصحة مراقبين عسكريين تابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيجري نشر القوة المشتركة لفترة زمنية محددة، وفي مناطق محدودة ومعلومة. ويمكن أن تدعى حكومات أفريقية أخرى إلى المشاركة فيها بقوات.

١٨ - وأنت بعثة مجلس الأمن على بعثة المنظمة فيما حققته من إنجازات حتى الآن في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة للوطن للمحاربين الروانديين في كامينا. وقد مثل تدمير أكثر من ألف قطعة سلاح سلمها المحاربون الروانديون ذروة شهور عديدة من الجهود التي بذلت لكسب ثقتهم. وتود بعثة مجلس الأمن أن تعرب عن امتنانها للرئيس كابيلا وحكومته لما بذلاه من تعاون مع بعثة المنظمة في تنفيذ هذه العملية. كذلك، أحاطت بعثة مجلس الأمن علما باتفاق حكومة رواندا المبدئي قبول استقبال وفد يمثل محاربي كامينا، وهي على يقين من أن هذا التدبير المهم من تدابير بناء الثقة يمكن أن ينجز في وقت قريب. ولاحظت بعثة مجلس الأمن أيضا ما أبداه الرئيس كاغامي، رئيس رواندا، من استعداد وتأهب لإعادة المحاربين الروانديين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم رواندا، وإعادة إدماجهم فيه.

١٩ - وفي سياق اجتماعها مع ممثلي المجتمع المدني في كيسانغاني، وكذلك في سياق المقابلات غير الرسمية غير المقررة التي أجرتها مع السكان المحليين في أعقاب هذه الاجتماعات، أثارت اهتمام بعثة مجلس الأمن بقوة الرغبة الحارة التي أعرب عنها السكان المحليون في إحلال السلام وتوحيد جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح

١٥ - والتقت البعثة السير كوتوميلسي ماسيري، الميسر المحايذ لحوار الأطراف الكونغولية، وأنتت على الجهود التي بذلها في صان سيني والنتائج التي تم إحرازها هناك. وأبدت البعثة أيضا امتنانها إزاء ما أبداه جميع محادثيها من اتفاق على ضرورة مواصلة المفاوضات فيما بين الأطراف الكونغولية من أجل التوصل إلى اتفاق أشمل وأجمع للأطراف. ورأت أن من شأن ذلك أن يسهل إعادة توحيد البلد وصون مبدأ سيادته وسلامته الإقليمية. وأكدت أن وجود سلطة انتقالية يمكن أن يمهّد السبيل لتنظيم وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. ولاحظت البعثة بارتياح، أنه وبناء على اقتراح من جانبها، التقى ممثلو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على هامش اجتماع اللجنة السياسية الذي عقد في لواندا في ٢ أيار/مايو لاستهلال المناقشات الإضافية المطلوب إجراؤها من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٦ - ولاحظت بعثة مجلس الأمن أنه جرى إحراز بعض التقدم في انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أنه يجب أن يلاحظ أيضا أنه من جملة الأطراف المتحاربة الأصلية، استكملت ناميبيا دون غيرها سحب قواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما انسحابات القوات التابعة لأنغولا وأوغندا وزمبابوي فكانت جزئية وتحتاج إلى التحقق منها بشكل نهائي كما أنه لم يجر التحقق من الانسحابات التي أعلنت عنها رواندا لا من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو من جانب اللجنة العسكرية المشتركة.

١٧ - وأيدت البعثة ترحيبها بالاستجابة التي اتخذت طابعا إيجابيا على وجه العموم، من جانب الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا، إزاء الفكرة التي اقترحتها بشأن إنشاء "ستار" من القوات بمحاذاة حدود جمهورية الكونغو

هذه العملية ستشهد تقدماً كبيراً للغاية إذا جرت بموجب اتفاق جامع بشأن إقامة سلطة مؤقتة تحكم إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكملها، وإذا جرت في سياق إعادة بناء الهياكل الإدارية الكونغولية الموحدة واقتربت بانسحاب القوات الأجنبية بصورة منتظمة. وقد عرفت اللجنة من الرئيس كاغامي أن رواندا ترغب في العمل في تعاون وثيق مع هذه الإدارة الموحدة فيما يتعلق بتسريح الجماعات العسكرية، وأن تواجد رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يتعلق إلا بمشاكلها الأمنية المشروعة.

٢١ - وقد شجع بعثة مجلس الأمن قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بتوقيع اتفاق لإعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة التجارية. وقد تأكدت أهمية النهر للحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بزيارة البعثة لكيسانغاني مقترنة في الوقت نفسه بوصول قافلة من السفن ترافقها الوحدة النهرية التابعة لبعثة المراقبين. ومجلس الأمن ملتزم بفتح نهر الكونغو مبكراً أمام الملاحة التجارية كوسيلة أساسية لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للملايين من مواطني الكونغو وإنهاء عزلة مدينة كيسانغاني، وتوليد مناخ من الثقة والأمن في الجانب الشرقي من الجمهورية، وتطبيع الأحوال في مختلف أنحاء البلاد.

٢٢ - وشددت البعثة أمام محادثتها على الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للجمهورية، وهي مسألة تثير أشد القلق لدى ممثلي حكومة الجمهورية وممثلي المجتمع المدني الكونغولي في كينشاسا وكيسانغاني. وأوضحت اللجنة أن المجلس سيتابع نتائج التقرير المقبل الذي سيقدمه فريق الخبراء إلى المجلس.

التوصيات

٢٣ - تثنى بعثة مجلس الأمن على الأطراف الكونغولية لما أعربت عنه من استعداد، على الصعيد الفردي وفي

كيسانغاني الفوري والكامل، وفقاً للاتفاق الذي توصل إليه الرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني في أيار/مايو ٢٠٠٠، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترك أيضاً انطباعاً قوياً لدى بعثة مجلس الأمن ما أبداه ممثلو المجتمع المدني من رغبة عارمة في إمكانية أن يجرى إبرام اتفاق شامل بشأن سلطة انتقالية يشارك فيها ممثلو المجتمع المدني. وأحاطت بعثة مجلس الأمن بما أكدته قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية رسمياً ومرة أخرى أمام وزراء اللجنة السياسية، وسفراء مجلس الأمن من التزام "لا رجعة فيه" بتجريد كيسانغاني من السلاح، ودعتها إلى اتخاذ الخطوات الضرورية نحو عمل ذلك دون مزيد من الإبطاء. وأبدت البعثة ترحيبها أيضاً بالخطط التي تعدها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تدريب قوة الشرطة في كيسانغاني.

٢٠ - وخلال الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي المجتمع المدني في كينشاسا وكيسانغاني صعدت بعثة مجلس الأمن للمرة الثانية بما شهدته من محنة يعيشها الملايين من مواطني الكونغو في ظروف مروعة دون أن يتوافر لديهم ما يكفي من غذاء أو مياه عذبة أو عناية طبية، فضلاً عن ملايين الأشخاص الذين نزحوا عن بيوتهم بسبب انعدام الأمن والاستقرار. وقد بينت الشهادات التي قدمتها ممثلات الجماعات النسائية إلى أية درجة انحدرت إليها حالة النساء والفتيات وأمنهن بسبب الصراع. ومن شأن إقامة سلطة انتقالية ذات قاعدة عريضة تحكم البلاد كلها أن تتيح المجال أمام منظمات المعونة الإنسانية للوصول إلى السكان المحتاجين لتخفيف حدة أسوأ آثار الصراع. وتأمل بعثة مجلس الأمن أن يؤدي الانتشار التدريجي لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة من العاملين في مجال حقوق الإنسان ومن المدنيين، بما في ذلك الشرطة المدنية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعرف بصورة أدق على الحالة هناك وإلى تشجيع مزيد من الامتثال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. ولا شك أن

وإعادة الاندماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وقد يرغب المجلس في الدعوة إلى الانتهاء من تلك الحالة، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمتحررين وأفراد أسرهم، وعددهم ١٩٨١ شخصاً، في سياق الاتفاق بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وذلك بمساعدة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

٢٧ - على أن بعثة مجلس الأمن تدرك تماماً أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في شرقي البلاد ستثير مشاكل خطيرة تتعلق بالأمن. فتحقيق المزيد من التقدم في خلق مناخ الثقة والأمن اللازم، وهو أمر أساسي لنجاح النهج الذي تتبعه بعثة المراقبين إزاء هذه العملية، سيتطلب انتشار قوة متينة في كيندو في إطار الولاية الحالية لبعثة المراقبين. وتدرك بعثة مجلس الأمن أن هناك حاجة إلى قيام أحد البلدان القديرة المساهمة بقوات بتقدم هذه القوة ضمن الحدود المأذون بها حالياً وبالبلغة ٥٣٧ ٥ جندياً، وهي توصي بمضاعفة الجهود لتحديد البلد القادر على ذلك في أقرب وقت ممكن.

٢٨ - وتوصي بعثة مجلس الأمن بأن يولي المجلس اهتماماً خاصاً لتنفيذ ولاية بعثة المراقبين في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع المراعاة التامة لاحتياجات النساء والفتيات. ولعل الانتشار التدريجي لأفراد البعثة من العاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في شرقي البلاد، ولا سيما إذا اقترن بإقامة سلطة الدولة في مختلف الأنحاء عقب الاتفاق على سلطة انتقالية جامعة، أن يؤدي إلى تحسينات في هذا المجال.

٢٩ - وينبغي أن ينظر المجلس في مساندة جهود بعثة المراقبين الرامية إلى تدريب قوة الشرطة في كيسانغاني، وفي

اجتماع اللجنة السياسية المعقود في لواندا في ٢ أيار/مايو، لمواصلة مناقشتها بهدف إقامة إدارة انتقالية في موعد مبكر. وتثق البعثة بأنه، وفقاً للآراء التي أعربت عنها الجهات التي قابلتها، فإن حكومة الجمهورية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) ستواصل محادثاتها بهدف التوصل إلى اتفاق شامل جامع بما يتمشى مع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويمكن بعد ذلك أن يقوم المشاركون في الحوار بين الأطراف الكونغولية بالتصديق على هذا الاتفاق في وجود الميسر المحايد السير كوتوميلي ماسيري. وفي هذا السياق، توصي البعثة بأن ينظر مجلس الأمن خلال الأيام القليلة القادمة في اتخاذ مبادرات أخرى حول هذه المسألة بالتنسيق مع الجهات الموقعة لاتفاق لوساكا ومع زعماء المنطقة.

٢٤ - وتوصي بعثة مجلس الأمن بأن المجلس قد يرغب، عقب إقامة السلطة الانتقالية الكونغولية الجامعة، في النظر في إضافة عناصر جديدة لولاية بعثة المراقبين في المستقبل فيما يتعلق بتنظيم انتخابات حرة نزيهة وإجرائها، وذلك على أساس توصيات يقدمها الأمين العام في الوقت المناسب ومع مراعاة احتياجات السلطة الانتقالية الكونغولية.

٢٥ - وتوصي بعثة مجلس الأمن بأن يجدد المجلس دعوته إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة منتظمة، وذلك بموجب اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما توصي البعثة بأن يوجه الأمين العام بعثة المراقبين، إذا طلبت من الأطراف ذلك، ليتيسر وضع وتنفيذ اقتراح إقامة "ستار حدودي" كتدبير مؤقت يهدف إلى ضمان أمن الحدود في المراحل النهائية من الانسحاب.

٢٦ - وترى البعثة أن ما أحرز من تقدم في تسوية حالة المتحررين في كامينا يمثل بداية لعملية نزع السلاح والتسريح

في مختلف أنحاء البلاد، مع العمل في الوقت نفسه على الترويج للتعايش المتوافق في كينشاسا، ومواصلة التنمية السياسية والاقتصادية في البلاد والإعداد للانتخابات حرة نزيهة.

- تيسير عملية الحوار بين رؤساء دول المنطقة فيما يتعلق بتطوير المرحلة الثانية في انتشار بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وإقامة "ستار" يضمن أمن الحدود، وانسحاب القوات الأجنبية.
- الإعداد لمؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، رهنا باستمرار التطورات الإيجابية في الوضع.

ثالثاً - بوروندي

موجز المنجزات والاستنتاجات

٣٣ - طرأ عدد من التحسينات على بوروندي منذ الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠١ لهذا البلد. وبفضل منجزات الميسر، الرئيس السابق مانديلا، وجهود البورونديين أنفسهم، تم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تشكيل حكومة مؤقتة استناداً إلى اتفاق أروشا. وقدمت دول المنطقة، ولا سيما جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمها الكامل لتنفيذ المرحلة الانتقالية. وبفضل جهود التيسير التي بذلها نائب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما ورئيس غابون عمر بونغو، وضع إطار للحوار تيسيراً للاتصالات بين الحكومة الانتقالية والمجموعات المسلحة التي لم توقع الاتفاق.

٣٤ - بيد أنه لا يمكن ضمان عدم حصول ارتداد في أي جانب من جوانب هذا التقدم، مما يستدعي بذل مزيد من

ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة استجابة لطلب الأمين العام الوارد في تقريره العاشر المقدم إلى المجلس (S/2002/169) لتوفير ٨٥ من رجال الشرطة الإضافيين لهذه الغاية.

٣٠ - وبعثة مجلس الأمن مقتنعة بقوة بأن أي تقدم جديد في عملية السلام ينبغي أن يأخذ شكل منافع اقتصادية يشعر بها السكان. على أن التأخر في تحقيق ذلك يهدد مصداقية العملية بل ومصداقية المجتمع الدولي. ولذا، يتعين بذل كل ما يمكن من جهد لضمان توفير المعونة الإنسانية، فضلاً عن المساعدة الاقتصادية والإنمائية الأبعد أجلاً، لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أسرع وقت ممكن دعماً لعملية السلام. فبهذا وحده يمكن خلق أسس سليمة لسلام مستدام.

٣١ - ومما يشجع بعثة مجلس الأمن في هذا الصدد أن هناك قبولاً عاماً بالاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر دولي للأمن والتنمية والسلام في منطقة البحيرات الكبرى في الوقت المناسب. ولعل المجلس يرغب في النظر مجدداً في هذه الفكرة مع منظمة الوحدة الأفريقية والزعماء الإقليميين.

٣٢ - إن عملية السلام تقف على عتبة مرحلة ديناميكية جديدة وأكثر تعقداً ستواجهها بعد أن يتم إحراز تطورات إيجابية في الحوار بين الأطراف الكونغولية وعقب انتشار قوات الأمم المتحدة في كيندو. فالجوانب المختلفة لهذه العملية المعقدة، والتي تتحمل الأطراف مسؤوليتها النهائية، تحتاج إلى الكثير من التنسيق الحذر. ومن المفيد تماماً أن يضمن الزعماء الإقليميين، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، إنشاء آلية للمتابعة. ويمكن أن تولى المهام التالية لهذه الآلية:

- تنسيق مختلف جوانب العملية وضمان الاتساق في التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي.
- مرافقة التحول في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمتابعة لتطبيق نتائج الحوار بين الأطراف الكونغولية

٣٩ - وتتسم الأوضاع الإنسانية في بوروندي بطابع القتال والتوصل إلى إبرام وقف لإطلاق النار وتحسين الحالة الاقتصادية، واستمرار التعاون بين الأطراف البوروندية.

٣٥ - وتشكل مواصلة القتال أخطر تهديد يواجهه تنفيذ عملية السلام في بوروندي. وقد طالبت بعثة مجلس الأمن بمجموعات المتمردين بوقف القتال فوراً، والدخول في مفاوضات بدعم من الميسر في إطار اتفاق أروشا.

التوصيات

٣٦ - ومن بين كافة الأطراف الذين حاورتهم البعثة (السلطات البوروندية ورؤساء دول المنطقة)، كانت المجموعات المسلحة هي الطرف الوحيد الذي لم يشاطر الرأي بضرورة الاستعجال بوقف القتال. وقد رأت بعثة مجلس الأمن أن الماطلة في وقف القتال على نحو يستتبعه إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار يمكن أن يؤدي إلى تقويض عملية السلام. وهو أيضاً رأي معظم رؤساء دول المنطقة الذين أعرب بعضهم عن شكوك إزاء استعداد المجموعات المسلحة للدخول في مفاوضات. وذهب البعض الآخر إلى أنه ربما أن الأوان للنظر في اتخاذ تدابير أكثر قوة. وقد أثير، في هذه الحالة، احتمال فرض جزاءات إقليمية.

٤١ - وتشدد البعثة على ضرورة قيام الحكومة الانتقالية ومؤسساتها بتنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق أروشا، سواء تم ذلك في ظل وقف لإطلاق النار أو بدونه، إلى أقصى مدى تتيحه الأوضاع العسكرية.

٣٧ - وسوف يشكل نجاح عملية السلام في بوروندي بالدرجة الأولى نجاحاً للبورونديين أنفسهم. ويتسم الحفاظ على الثقة والتعاون بين الأطراف التي وقعت اتفاق أروشا بأهمية حاسمة في هذا الصدد. وقد أدركت بعثة مجلس الأمن تصميم الأطراف التي حادثتها في بوروندي على وضع الصراع طي النسيان وتحويل تصميمهم هذا إلى تنفيذ عملي لهذه الغايات.

٤٢ - وللمجتمع الدولي دور يؤديه في مساعدة الأطراف البوروندية على العمل سوياً من أجل إنجاح هذه العملية، وفي رصد تنفيذ إصلاحات أروشا. وقد أخذت الأمم المتحدة، بصورة خاصة، على عاتقها القيام بهذا الدور. وترى بعثة مجلس الأمن أن أداء هذا الدور، ولا سيما من خلال رئاسة لجنة رصد التنفيذ، يتسم بأهمية حيوية، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من ضرورة الاهتمام عن كثب بالقضايا التي تستلزمها مقتضيات الحالة.

٣٨ - وشدت كافة الأطراف التي حادثتها البعثة، سواء البوروندي أو غير البوروندي، على ما تمثله الصعوبات الاقتصادية والمالية الهائلة التي يواجهها البلد حالياً من خطر يهدد بتقويض عملية السلام.

٤٣ - وسوف يكون للدعم الذي يوفره المجتمع الدولي أهمية حاسمة في تحقيق ذلك. وبوجه خاص، سوف يتعين على الجهات المانحة أن تقوم بصورة أساسية بتنفيذ الالتزامات

التي تعهدت بها في مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وفي مؤتمر جنيف الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وسوف تقوم البعثة بمتابعة هذا البند مع المؤسسات المالية الدولية. وفي حالة عدم ورود المزيد من المساعدة في المستقبل القريب، بما في ذلك من المعونة المباشرة يمكن أن تنهار عملية السلام وأن ينهار معها كل ما تم تحقيقه من مكاسب حتى الآن.

* * *

٤٤ - وتود بعثة مجلس الأمن أن تعرب عن بالغ تقديرها لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى وللسير كوتوميلي ماسيري الذين اجتمعوا بالبعثة لعرض آرائهم عليها. كما تعرب البعثة أيضا عن بالغ الامتنان لما قدمه الممثل الخاص للأمين العام، السيد نامانغا نغونغي، والقائم بأعمال ممثل الأمين العام في بوروندي، أمادو كيتا، من مشورة صائبة وما بذلاه من ترتيبات متقنة للزيارات التي قامت بها البعثة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وتشكر البعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على الترتيبات السوقية المحكمة التي وفرتها لها في كل من جوهانسبرغ وهراري وكينشاسا ولواندا وكمبالا ودار السلام وبوجمبورا وكيغالي والقاهرة، كما تشكر موظفي الأمانة العامة الذين رافقوها على ما بذلوه من دعم متفان خلال تلك الزيارات.